العنوان:	تقييم نظم المعلومات الإدارية : دراسة تطبيقية على ديوان محافظة السويس (2)
المصدر:	مجلة المال والتجارة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	الصيرفي، محمد عبدالفتاح حافظ
المجلد/العدد:	مج 23, ع 292
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	3 - 9
رقم MD:	98592
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القرارات الإدارية، نظم المعلومات الإدارية، تقييم الأداء، إتخاذ القرارات، محافظة السويس، القوى العاملة، مراكز المعلومات، الحاسبات الإلكترونية، قواعد البيانات، معالجة البيانات، برامج الحاسوب، الرقابة الادارية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/98592

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تقييم نظم المعلومات الإدارية

دراسة تطبيقية على ديوان محافظة السويس

مقدم البحث : دكتور محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفى - المدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة قناة السويس

(بقية)

ملخص ما سبق نشره

تناولنا فى العدد السابق من هذا البحث

تحت بند أولاً : عرض لمشكلة البحث وأهدافه وفروضه ومنهجه ومجتمع البحث ، وبند ثانياً : الوضع الحالى لنظام المعلومات الإدارية بديوان محافظة السويس من حيث مكونات النظام والتى تشمل : هدف المستخدم والمخرجات والمدخلات .

وفى هذا العدد تستكمل عرض البند ثانياً :

والذى يشمل المعالجة وقواعد البيانات والبرامج وتوصيل وبث المعلومات والحاسب بمكوناته المادية والأفراد ونظم دعم القرارات والرقابة والمتابعة .

(٤) المعالجة :

تتم معالجة البيانات بإجراء عدد من العمليات على البيانات (١٦) بغية الحصول على معلومات معينة وهى تهدف إلى استقبال البيانات كمدخلات وتحويل تلك البيانات إلى معلومات كمخرجات وهناك عدة عناصر أساسية تشكل مكون المعالجة وتتمثل فى الأجابة على التساؤلات الأتية :

* أين يتم حفظ أو تخزين البيانات أو المعلومات ؟
* ماهى مدة الأحتفاظ بالبيانات أو المعلومات ؟
* كيف يتم الاحتفاظ بالبيانات أو المعلومات ؟

إن الأجابة على هذه الأسئلة السابقة تحدد عناصر المعالجة من حيث المكان والوقت والوسيلة والحداثة وما شابه ذلك بالاضافة إلى الأسلوب التقنى المستخدم فى المعالجة وبذلك تتمثل العناصر الخاصة بالمعالجة الفنية فى التالى :

* ترميز أو تكوين البيانات
* تحديث البيانات أو الوثائق
* الإدخال الآلى للبيانات
* البحث عن البيانات والوثائق وأسترجاعها .
* حساب المخرجات من المدخلات باستخدام العمليات الحسابية المنطقية .
* تحديد أشكال المخرجات من تقارير أو وثائق أو عرض على شاشة الكمبيوتر . . . إلخ .

ويمكن تقسيم الخطوات الرئيسية فى معالجة البيانات إلى :

(١) تسجيل البيانات :

تشتمل عملية التسجيل على نقل البيانات فى سجل خاص يدوياً أو بواسطة الحاسب الآلى .

(٢) ترتيب البيانات :

حيث ترتب البيانات فى نظام معين يمكن تتبعه وقد يستغرق ذلك وقتاً وجهداً تبعاً لحجم ونوع البيانات .

(٣) معالجة البيانات :

حيث تنظم عملية معالجة البيانات فى خمسة أنشطة أساسية تتمثل فى عمليات الإدخال والقرارات المنطقية والحساب والنقل والترتيب والإخراج .

وفى نظام المعلومات بديوان محافظة السويس يلاحظ أن عمليات المعالجة تبدأ بالتسجيل اليدوى للبيانات فى إدارة

الإحصاء وذلك فى دفاتر معدة لهذا الغرض وليس هناك أسلوب معين فى ترتيب هذه البيانات ويعتمد هذا الترتيب على الذاكرة فقط وتخزن تلك البيانات على الكمبيوتر وذلك لحين الحاجة إليها .

(٥) قواعد البيانات :

وهى ملف البيانات التى تنظم بطريقة مناسبة حتى (١٧) تساعد بطريقة فعالة فى تحديث وصيانة وتقرير وتخزين البيانات كما تساعد فى سرعة استرجاع كل أو بعض البيانات المختزنة بغية توفيرها لأداء نشاط أو غرض إدارى معين . وتصمم قواعد البيانات على مرحلتين(١٨) :

المرحلة الأولى :

التصميم المنطقى لقاعدة البيانات :

حيث يتم تحديد عناصر البيانات وتعريف العلاقات بينها وفقاً لرؤية شمولية تعطى الاحتياجات المختلفة للمستفيدين من القاعدة .

المرحلة الثانية :

التصميم المادى لقاعدة البيانات

حيث يتم تحديد متطلبات التخزين الفعلى ووسائط التخزين الملائمة ونظم إدارة القاعدة .

والشكل التالى يوضح صورة مبسطة من هيكل قاعدة البيانات (١٩) :

هيكل قاعدة البيانات

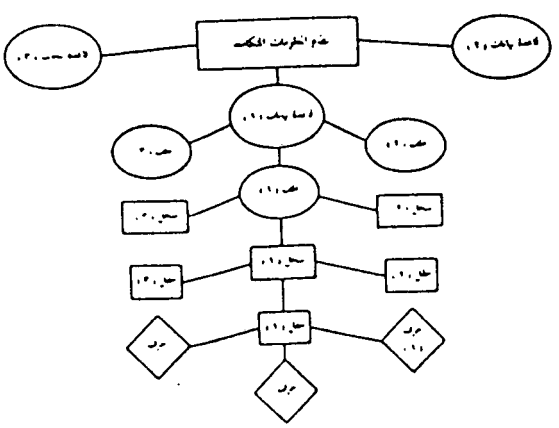

وتتميز قاعدة البيانات بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلى(٢٠) :

(أ) إستقلالية البيانات (ب) التنويع فى العلاقات

(ج) التكلفة الأدنى (د) تقليل الفائض

(هـ) إمكانية البحث (و) التكاملية

أما قاعدة بيانات النظام الخاص باسترجاع المعلومات فأنها تشمل على كافة نوعيات الوثائق المدخلة بعناصرها المختلفة كما تتضمن أيضا لغة الاسترجاع المقننة أى مكنز الألفاظ الدالة الواصفة وترميز عناصر البيانات التى تتضمنها الوثائق والشكل التالى يبين خطى تخزين الوثائق وأسئلة البحث فى اطار نظام تخزين واسترجاع المعلومات (٢١) :

عناصر نظام تخزين واسترجاع المعلومات

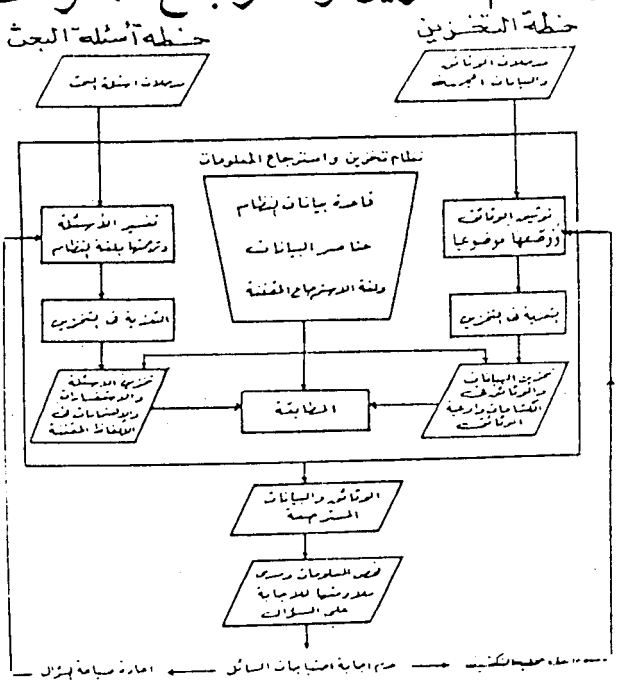

وهذا لا يوجد فى النظام محل الدراسة أى قواعد للبيانات معدة بواسطة العاملين وإنما يتم الاعتماد على القوائم التى ترد من مجلس الوزراء .

(٦) البرامـــج :

وهى عبـارة عن تعليمات مكتـوبة بلغـة يمكن للحـاسب قـراءتها وبرغم ممـا شهدت صنـاعة البرامج من تطـور إلا أنها مازالت تمثل عنق الـزجاجـة فى إعداد وتنفيذ نظم المعلـومات الإدارية وتتمثل أهم مظاهر هذه المشكلة فيما يلى : (٢٢)

(أ) التـزايـد المســـتمر فى قـائمـة التطبيقـات المطلـوب تنفيذها .

(ب) قلـة المعـروض فى أسـواق العملـة من محللى النظم والمبرمجين المهرة .

(ج) تزايد نسبة الوقت المستنفذ فى صيانة النظم الحالية .

(د) طول الفترة التى يستغـرقها بإعداد وتسليم النظـام مما يثير قلق المستفيدين .

ونظام المعلومات بـديوان المحافظة لم يتمكن حتى الآن من إعداد أى برنامج وإنما يعتمد فى عمله على البرامج الجاهزة .

(٧) توصيل وبث المعلومات :

تختلف عمليات نقل وتوصيل البيـانات من منشأة لأخرى تبعاً لنوعية البيانات التى يتم نقلها وإستخداماتها وعموماً يتم نقل البيانات لعدة أسباب من أهمها(٢٣) :

(أ) إلتقـاط وتجميع البيـانات من عـدة مـواقع تبعـد عن موقع الحاسب .

(ب) طلب المستفيـدين لمعلومـات تحتويها الملفـات التى يتم تخزينها مركزياً .

(ج) نقل تعليمات الإدارة والخاصـة بالخطط والـرقابـة إلى مواقع تنفيذها .

(د) توصيل أجهـزة الحاسبات المتعددة من خـلال شبكة إتصالات .

وتصل المعلومـات إلى النظام من مصادر متعددة ومتنـوعة حيث تجهز ويعـاد توصيلها بشكل آخر كمعلـومات تبث إلى طالبها أو مستخـدميها من خلال إجابـات عن الأسئلة المثارة أو البث الإنتقائى للمعلومات أو النقـل التلقائى للمعلومات للإستخدام ويتضح ذلك فى الشكل التالى : (٢٤)

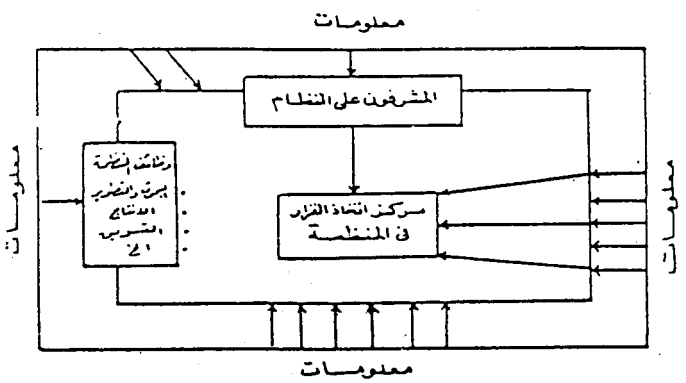

ويـلاحظ مـن هـذا الشكل أن هنـاك خطـوط عـديـدة لـلاتصال تـوفر المعلـومات لمراكـز اتخاذ القرارات والأنشطـة المختلفة بـالمنظمة من خلال العديـد من القنوات التى تصمم لتـوصيل وبث المعلومـات وتتفاعل مع مفهـوم نظام تـوصيل المعلومات الذى يشكل أحد مكونات نظم المعلومات .

(٨) الحاسب بمكوناته المادية :

وهو لا يخرج عـن كونه أداة تقـرر الإدارة متى تستخـدمها وكيفية إستخدامها فى ضوء التحـديد الواضح لإحتياجاتها من المعلـومات هـذا ويلاحظ أن الأجهـزة الموجودة بـديوان عـام المحافظة هى عشرون جهاز من نوع

DUL ذات سعـة تخزينية من ٨ ـــ ٢٠ ميجاوت كيلـو بايت .

(٩) الأفـــراد :

يمكن تقسيم الأفـراد فى مجال نظم المعلومـات الإدارية إلى العناصر التالية : (٢٥)

* العناصر المسئولة عن إدارة النظام . وتتولى مسئولية إدارة وتشغيل النظام القائم والاشراف على عمليات تحليل وتصميم وتطوير النظم المقترحة .

* العنـاصر المسئولـة عن تحليل وتصميم النظم : وتتـولى مسئولية تحليل النظـم الحالية أو المقترحـة لتعـريف مكونتهـا ووصف أجزائها وتصميم النظم الجديدة .

* العنـاصر المسئولة عن تنفيـذ وتشغيل النظم : وتتـولى مسئولية تحليل النظم الحاليـة أو المقترحة لتعـريف مكونـاتها ووصف أجزائها وتصميم النظم الجديدة .

* العناصر المسئولة عن تنفيذ وتشغيل النظم : وتتولى مسئولية التنفيذ للنظم المقترحة ومتابعة تشغيل النظم القائمة وصيانتها الدورية .

ويلاحظ أنه بالنسبة للنظام محل الدراسة لا يوجد أفراد متخصصون فى تصميم وتحليل النظم أو إعداد البرامج .

(١٠) نظم دعم القرارات :

وهى تمثل نظم ذو تفاعل متبادل يقدم للمستفيد طريقة (٢٦) تداول سهلة ومبسطة لنماذج القرار والبيانات من أجل دعم مهام إتخاذ القرارات الشبه نهائية والغير بنائية وهى تعتبر التقدم الطبيعى لنظم المعلومات الإدارية حيث قامت الأخيرة بدرو أساسى فى مساندة القرارات الهيكلية الأكثر روتينياً وتكراراً عن طريق التقارير والمخرجات الدورية أما نظم مساندة القرار فأنها توفر المعلومات التى تحتاج إليها القرارات الهيكلية وغير الهيكلية معا وبذلك فأنها تصمم لكى تلبى إحتياجات كودار المنظمة فى تقرير حلول لمشاكلها والشكل التالى يوضح عناصر نظم مساندة لقرار فى مركز المعلومات (٢٧) .

هيكل نظام مساندة القرار فى مركز معلومات

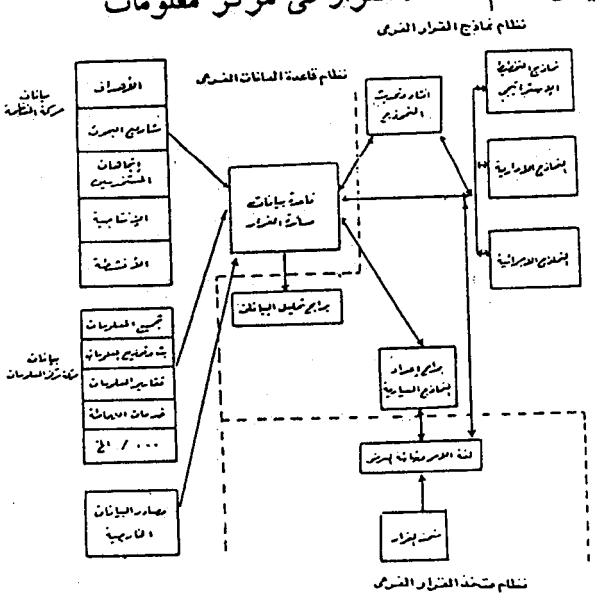

هذا ويلاحظ أنه على الرغم من أحتواء الهيكل التنظيمى لمركز معلومات محافظة السويس على إدارة لنظم دعم القرار إلا أن هذه الإدارة لم تمارس عملها حتى تاريخ إعداد هذا البحث .

(١١) الرقابة والمتابعة :

وهى تشتمل على مراحل تتفاعل وتتداخل معا فى إطار (٢٨) عمليات المبادأة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتغذية العكسية التى تعتبر ضرورية فى إدارة النظام أما المراحل المختلفة من المبادأة أو التخطيط وطلب الأنشطة وتنفيذها بالفعل وجمع المعلومات للرقابة والتقويم لمعلومات الرقابة وتعديل الخطة والانتهاء من تنفيذا نشاط أو برنامج والمبادأة لبرامج أخرى والمعالجة للتغذية العكسية للمعلومات عن البرامج المستقبلية فهى من المهام التى ترتبط بإدارة مشروع معالجة نظام المعلومات والرقابة عليه هذا ويمكن إيضاح مراحل عملية الرقابة والمتابعة على النظام من خلال الشكل التالى : (٢٩)

مراحل الرقابة والمتابعة على النظام

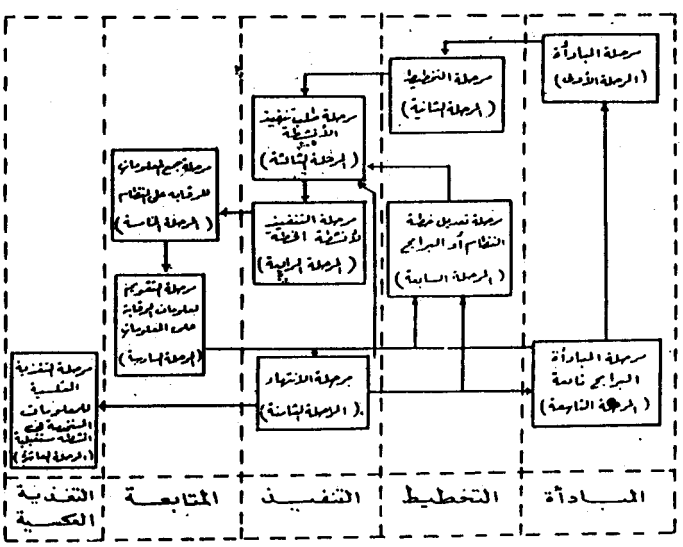

ومن الشكل يتضح أن نظام المعلومات الإدارية بديوان محافظة السويس تنعدم فيه عمليات الرقابة والمتابعة فهو لا

يحتوى على أى عنصر من العناصر الموضحة بالشكل السابق .

وبعد هذا الأستعراض لمكونات نظام المعلومات قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية لمركز المعلومات بديوان عام محافظة السويس حيث أتضح ما يلى :

١ ـ تطبيقات نظم المعلومات

ويلاحظ أن أكثر التطبيقات أنتشاراً فى المحافظة توجه لخدمة شئون الأفراد والقوى العاملة ثم المخازن والحسابات .

٢ ـ عدم كفاية الحاسب بمكوناته ويعكس ذلك إجماع مديرى الحاسب على عدم كفاية وحدات الإدخال والإخراج ، مما يؤدى إلى طول الوقت المستنفذ فى تداول البيانات من و إلى الحاسب مقارنة بالوقت اللازم للمعالجة ، كما أشار مديرى الحاسبات إلى أنه من الأفضل زيادة عدد الوحدات اللازمة لإدخال و إخراج البيانات وتوزيعها لا مركزياً لأقرب مصدر للبيانات خصوصاً بالنسبة للإدارات ذات الكم المؤثر من البيانات ، مع توصيلها بالحاسب أو نقل البيانات بعد إدخالها على وسائط مقرؤة بالنسبة للحاسب .

٣ ـ أن نظم التشغيل المتاحة حالياً غير ملائمة لاحتياجات الإدارات حيث أرتبط عدم كفاية الحاسب أساساً لدى بعض المديرين بعدم كفاية نظم التشغيل المتاحة ، وعدم إمكانية الأستناد إليها فى إعداد تطبيقات متقدمة لنظم المعلومات ، وخصوصاً بالنسبة للأدارات التى لاتسمح لها النظم القائمة بالمعالجة المباشرة للبيانات أو التعامل مع شبكة الأتصالات .

٤ ـ هناك أقتناع شبه تام بأن البرامج المرتبطة بالتطبيقات غير كافية من ناحية ، لا تعكس المستوى المنشود لنظم المعلومات من ناحية أخرى .

٥ ـ يمثل العنصر البشرى عنق زجاجة بالنسبة لتطوير نظم المعلومات الإدارية حيث تعانى المراكز من نقص فى كافة التخصصات ، المطلوبة وأهمها مخططوا البرامج ومحللوا ومصمموا النظم ويرجع ذلك للأسباب التالية :

● إرتفاع معدل الدوران بين العاملين فى مجالات الحاسبات .

● عدم كفاية المناهج التعليمية وكذلك عدم ملائمتها لأحتياجات التأهيل التخصصى لمخططى البرامج أو محللى النظم أو غيرهم .

● عدم توافر التدريبات المتخصصة

● عدم ملائمة نظم الحوافز الحالية وصعوبة ربطها بجهود اعداد وتطوير النظم .

٦ ـ تشكل نماذج القرارات بالرغم من أهميتها أحد العناصر التى تفتقدها نظم المعلومات الإدارية بالمحافظة بالرغم من قناعة كل مديرى رؤساء أقسام مراكز المعلومات بأهمية نماذج القرارات فى تعظيم الأستفادة من الطاقات الألكترونية فى معالجة البيانات والمعلومات خاصة عندما تنعكس على قرارات حيوية .

٧ ـ تعتبر قواعد البيانات أقل عناصر نظم المعلومات تواجداً فى المحافظة وهناك اختلاف فى تقديرات العاملين بمركز المعلومات ، من حيث تقديرهم لمدى أهمية البيانات أو حتى ضرورة استخدامها ضمن عناصر نظم المعلومات .

٨ ـ فيما يتعلق بسياسات اعداد وتطوير نظم المعلومات الإدارية ، أتضح ما يلى :

● أن المقصود بالسياسة هنا هو الاطار العام الذى يحكم مجموعة من القرارات التى تتخذ والأنشطة التى تمارس فى مجال اعداد وتطوير نظم المعلومات الإدارية ، وقد تكون هذه السياسة معلنة أو غير معلنة ، ويمكن الأستدلال عليها من واقع التعرف على الأسلوب المتبع فى تخطيط نظم المعلومات الإدارية فى المحافظة ، وكذلك أساليب تقويمها وأخيراً الكيان التنظيمى المسئول عن تخطيط نظم المعلومات .

● بالرغم من أهمية التخطيط الشامل أو الأستراتيجى لنظم المعلومات الإدارية والذى يهدف إلى تحديد خطة متكاملة لأعداد وتطوير نظم المعلومات بالمحافظة فلم يمارس هذا النشاط .

● وغياب التخطيط الأستراتيجى لنظم المعلومات الإدارية ساهم فى شيوع النمط المرحلى فى تطوير نظم المعلومات حيث تعد تطبيقات هذه النظم متفرقة ومن منظور إدارات محددة مما يترتب عليه كثرة التعديلات التى يتم إدخالها على النظم بعد

تنفيذها لمواجهة متطلبات إدارات أخرى وجهات أخرى لم تؤخذ فى الحسبان عند اعدادها ، أو محاولة حل مشكلات التدخلات بين النظم الفرعية ، بهدف توحيد وتنميط البيانات المشتركة بين أكثر من تطبيق ، وقد ساعد ذلك على استنفاذ جهود محللى النظم فى صيانة النظم الحالية وبالتالى ضعف أسهامهم فى اعداد نظم جديدة .

● صاحب القصور فى تخطيط النظم قصور تقويم فعالية هذه النظم والتعرف على مدى تحقيقها للمستهدف منها ودرجة تقبل المستفيدين لمخرجاتها ، ومدى تأثيرها على الأنشطة التى يمارسونها والقرارات التى يتخذونها ، وحجم المساندة أو المعاونة التى يلقاها المستفيدين من هذه النظم لممارسة وظائفهم أو فى تقرير دورهم القيادى والإدارى فى إداراتهم .

٩ ـ أما فيما يتعلق بأسلوب تحليل وتصميم نظم المعلومات فقد أوضحت المقابلات الشخصية التى قام بها الباحث ما يلى :

● استهدفت مجموعة المقابلات التى أجريت مع محللى النظم التعرف على الأسلوب المطبق فى تحليل وتصميم نظم المعلومات وذلك من خلال دراسة ومناقشة المداخل المتبعة من قبلهم فى تحديد احتياجات الإدارة من المعلومات وفقاً للتقسيم المتعارف عليه لأساليب التحليل والتصميم (تحليل القرارات ـ تحليل البيانات) .

● بالنسبة لتحليل القرارات ، حيث يركز المحللون على القرارات المطلوب إتخاذها ونوع المعلومات التى يمكن تجهيزها لملائمة احتياجات متخذو القرارات وبالتالى يمكن اعتبار التحليل مرتبطاً بنوعية المعلومات المطلوبة أكثر من كونه مستند على البيانات المتاحة .

● أنه لا يستخدم محلى النظم أسلوب تحليل القرارات عند تحليل وتصميم المعلومات الإدارية حيث لا يتضح نمط معين للتحليل نظراً لأنه إذا كان التحليل وصفياً فغالباً ما يستند إلى المقابلات الشخصية وتوجيه الأسئلة المباشرة لمتخذى القرارات ، أما لذا كان التحليل كمياً فتستخدم نماذج لقرارات وبحوث العمليات فى عمليات التحليل .

● بالنسبة لتحليل البيانات ، حيث يركز المحللون على البيانات المتاحة من واقع النظم القائمة والجارى استخدمها ومن ثم تتحدد نوعية المعلومات التى يمكن تجهيزها وفقاً لمستوى جودة البيانات المتاحة بالنظام ، ومن ثم اعتبار التحليل مرتبطاً بنوعية البيانات المتاحة أكثر من كونه مرتبطاً بالمعلومات المطلوبة لإدارة وتشغيل النظام .

● يبدأ المحللون من القاعدة إلى القمة بالنسبة لتحليل البيانات حيث أنهم يهتموا بتدفقات البيانات كما هى من مصادرها إلى جهات استخدمها .

● يعتمد المحللون فى توصيف النظم القائمة على الأدوات التالية :

رسومات تدفق البيانات

خرائط تدفق النظم

● وبذلك لم يظهر فى مركز المعلومات بالمحافظة ووحداتها الإدارية استخدام بعض الأدوات الأخرى مثل قاموس البيانات ، وتحليل أحجام البيانات ومعدلات التدفق ، وتحليل أساليب نقل وتوصيل البيانات .

بهذا يتضح مدى القصور فى نظم المعومات الإدارية بالمحافظة سواء اعتمدت على التشغيل الالكترونى للبيانات أو لم تعتمد ، مع ملاحظة أنه بالنسبة لمراكز المعلومات المزودة بأجهزة الحاسبات الالكترونية فى المحافظة ، فإنها لم تقم بدروها على أكمل وجه ، حيث أنها لم تحل محل المستندات التى تعتمد على التشغيل اليدوى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن الاستعانة بأدوات التشغيل الالكترونى قاصرة على مستوى المحافظة فقط ولم تعمم على مستوى المراكز والمدن والقرى .

وعند سؤال أفراد العينة محل الدراسة عن المشاكل والمعوقات التى تواجه عملية نقل البيانات والمعلومات . كانت اجابتهم كما يلى : (٣١)

* أرجع ٣٢٪ من أفراد العينة ذلك إلى صعوبة اللغة المستخدمة .

* بينما رأى ٢٪ من أفراد العينة أن ذلك يرجع إلى التلخيص الزائد

* بالنسبة لزيادة المعلومات عن الحاجة كانت النسبة

٣٦٪ من أفراد العينة .

* أرجع ١٢٪ من أفراد العينة إلى صعوبة المناقشة .

* رأى ١٢٪ من أفراد العينة أن ذلك يرجع إلى ضيق الوقت نتيجة زيادة عبء العمل .

* أما البطء فى توصيل المعلومات ، فقد أكده ١٢٪ من أفراد العينة .

* أنه لا تسرى سوى المعلومات التى يحب الرئيس سماعها حيث أقر ذلك ٣٠٪ من أفراد عينة البحث .

بهذا يتضح للباحث أن أهم مشاكل نقل البيانات والمعلومات هى زيادتها عن الحاجة ، هذا من ناحية ، وعدم دقتها من ناحية أخرى ، حيث لا تسرى سوى البيانات والمعلومات التى يحب الرئيس سماعها من أسفل إلى أعلى وهكذا حتى تصل المعلومات إلى أعلى المستويات وقد زيفت وضللت .

وفى محاولة التعرف على مدى توافر المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية (٢٢) ، رأى ٧٥٪ من أفراد العينة أنه لا تتوافر إلا معلومات جزئية وغالباً ما تكون غير دقيقة .

بينما رأى ٣٢٪ من أفراد العينة أن المعلومات المتاحة كافية ودقيقة بعض الشىء .

ورأى ٨٪ من أفراد العينة أن المعلومات المتاحة كافية ودقيقة إلى حد كبير .

ويرى أفراد العينة أن أسباب القصور فى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات هى : (٢٣)

* عدم استخدام الأساليب الحديثة فى اعداد المعلومات بنسبة ٧١٪ .

* انخفاض مستوى كفاءة القائمين بتوفير المعلومات بنسبة ٨٧٪ .

* ضعف الاتصال بين الوحدات بنسبة ٧٢٪ .

ولهذا فقد رأى أفراد العينة أن أحسن السبل لعلاج نظم المعلومات هى : (٣٤)

* وضع نظام متكامل للمعلومات ترسم فيه الدورة المستندية وتعد نماذج للمعلومات بنسبة ٩١٪ .

* تبسيط الإجراءات واختصار خطوات العمل بنسبة ٧٢٪ .

* تحديد الاختصاصات بنسبة ٧٦٪ .

* وجود إدارة مركزية للمعلومات بكل وحدة إدارية بنسبة ٥٧٪ .

* ولقد تبين للباحث من الدراسة الميدانية التى قام بها أن العينة المختارة قد رأت بالنسبة للمشاركة فى تحليل وتقييم نظم المعلومات الإدارية مايلى : (٢٥)

* فى عملية إتخاذ القرارات بلغت نسبة المشاركين ٣٤٪ وغير المشاركين ٨٩٪ .

* فى عملية التخطيط بلغت نسبة المشاركين ١٢/ وغير المشاركين ٨٨٪ .

* فى عملية التعرف على المشكلات بلغت نسبة المشاركين ٣٦٪ وغير المشاركين ٦٤٪ .

* فى عملية أن تكون مرجع تاريخى للمعلومات بلغت نسبة المشاركين ٢٥٪ وغير المشاركين ٧٥٪ .

* فى اعداد الموازنات التخطيطية بلغت نسبة المشاركين ٢٠٪ وغير المشاركين ٨٠٪ .

* فى عملية الاطلاع على الأداء بلغت نسبة المشاركين ١٣٪ وغير المشاركين ٨٧٪ .

* فى عملية المراقبة والتوجيه بلغت نسبة المشاركين ٤٢٪ وغير المشاركين ٥٨٪ .

* فى مجال تقديم الخدمات بلغت نسبة المشاركين ٥٥٪ وغير المشاركين ٤٥٪ .

ويعتقد الباحث أن وعى الإدارة وتفهمها لمدى مساندة هذه النظم لها فى مزاولتها للعملية الإداريةيعد عاملاً له تأثيره القوى فى شكل أنماط الاستخدام وتشجيع أقبال الإدارة على استخدامات نظم المعلومات .

فكلما تفهمت الإدارة العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية ونظامها الإدارى والدور الذى يمكن أن يلعبه نظام جيد للمعلومات فى مساندة نظم الإدارة كلما أنعكس ذلك بوضوح على نطاق الاستخدامات التى تقبل عليها الإدارة .

(البقية العدد القادم)